



نيذة عن التعاون المالي

OIC/COMCEC-FC/29-13/D(25)



نبذات قام بإعدادها  
مكتب تنسيق الكومسيك

# التعاون المالي

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو/آيار، 2013



## نبذة عن التعاون المالي

شهد النظام المالي العالمي، عبر العقود القليلة الماضية، المزيد والمزيد من التكامل. إن هشاشة النظم الاقتصادية والمالية التي تجتاح بعض دول العالم من شأنها أن يكون لها تداعياتها على النظام الاقتصادي والمالي على مستوى العالم بأسرة. ولقد أبرزت الأزمة المالية الأخيرة مدى ترابط الدول بعضها ببعض، كما سلطت الضوء على ضرورة أن تتخذ المؤسسات المالية والجهات التنظيمية خطوات نحو تفعيل سبل التعاون على الساحة الدولية.

وللنظام المالي دور حيوي فيما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية، كما أن من وظائفه الأساسية تحويل مدخرات أصحاب الأعمال. ومن ثم، فإن أي خلل في النظام المالي من شأنه أن ينعكس سلباً على إمكانية حصول أصحاب الأعمال على الأموال اللازمة لأعمالهم، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى تباطؤ العملية الاستثمارية وانخفاض مستوى الإنتاج. أما النظم المالية الراسخة، فمن شأنها أن تسهم في عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تخصيص الموارد بشكل فاعل.

وعلى الرغم من الدور الأساسي الذي يقوم به النظام المالي نحو الارتقاء بمستوى الكفاءة والمساواة المجتمعية، فلا تزال 2.7 مليون نسمة (70% من السكان البالغين) داخل الأسواق الناشئة تعاني من قلة الخدمات المالية الأساسية، يأتي معظمهم من دول إسلامية<sup>1</sup>.

إن عدداً لا يستهان به من الدول الإسلامية لديها فائض كبير في رأس المال الذي يمكن توجيهه نحو العمليات الاستثمارية بما يتماشى مع الاحتياجات التنموية والمتطلبات التصديرية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي حين أن مبدأ ترسيخ التضامن يعتبر من المبادئ الجوهرية، فإن استراتيجية الكومسيك، التي اعتمدها الجلسة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي في عام 2012، تسعى إلى تعزيز التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

## بعض الأرقام المالية

باستثناء عام 2009، شهدت دول الكومسيك معدل نمو حقيقي عالٍ في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من عام 2007 حتى 2011 (انظر جدول 1). وقد فاق أداءها أداء الدول المتقدمة والعالم بكثير، بل ويمكن القول أن أداءها يضاهي تقريباً أداء الدول النامية (باستثناء الصين). ومع هذا، لم تبلغ معدلات نمو دول الكومسيك تلك التي حققتها الاقتصادات الناشئة.

<sup>1</sup> محمد محي الدين، زمير إقبال، أحمد رستم، زياوكن فو، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الإدماج المالي داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، البنك الدولي، ديسمبر/كانون الأول، 2011، ص2.

## جدول (1): معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي

2011	2010	2009	2008	2007	الاقتصاد
2,72	4,03	-2,33	1,37	4,04	العالم
5,79	7,48	2,52	5,08	7,91	الاقتصادات النامية
1,38	2,66	-3,97	-0,09	2,58	الاقتصادات المتقدمة
4,54	6,46	0,37	3,71	6,13	الاقتصادات النامية باستثناء الصين
4,51	5,38	0,61	3,96	5,66	دول الكومسيك

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

إن مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول الكومسيك في عام 2007 قد بلغ 6.9 تريليون دولار أمريكي، وقد زاد هذا المجموع بقرابة 5.5% من عام 2007 إلى 2011. ومن المرتقب أن يبلغ مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول الكومسيك 9.04 تريليون دولار أمريكي في عام 2012، و9.06 تريليون دولار أمريكي في عام 2013<sup>2</sup>. وقد زاد نصيب دول الكومسيك في إجمالي الناتج المحلي العالمي بشكل منتظم بما يوازي نصيب الدول الناشئة والنامية في مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي.

وعقب اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، انخفضت تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية انخفاضاً هائلاً بين عام 2007 - 2009 بلغ نسبته 39.4%. وفي حين لم تعد تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كافة الاقتصادات إلى سابق عاها ما قبل اندلاع الأزمة، وذلك كما هو موضح في الجدول (2)، فقد صاحب انتعاش الاقتصاد العالمي انتعاش طفيف في تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. وفي عام 2008، شهدت دول الكومسيك تدفقاً ملحوظاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ قيمته الإجمالية 171.6 مليار دولار أمريكي، إلا أنه انخفض ليبلغ 133 مليون دولار أمريكي في عام 2009 تزامناً مع الانخفاض الذي شهدته الساحة العالمية. وفي عام 2010، حدثت زيادة ضئيلة بلغت قيمتها 135 مليار دولار أمريكي، أعقبها انخفاض طفيف في عام 2011 بلغت قيمته 143 مليار دولار أمريكي. (انظر جدول (2)).

<sup>2</sup> إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية، صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر/تشرين الأول، 2012.

## جدول (2): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاقتصاد / العام	2007	2008	2009	2010	2011
العالم	1.975,5	1.790,7	1.197,8	1.309,0	1.524,4
الاقتصادات النامية	574,3	650,0	519,2	616,7	684,4
الاقتصادات المتقدمة	1.310,4	1.019,6	606,2	618,6	747,9
دول الكومسيك	145,8	171,6	133,1	135,2	134,0

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

وقد تمركزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكومسيك في بعضها فحسب، فقد بلغ نصيب أكبر عشر دول من دول الكومسيك في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 77% من إجمالي التدفقات إلى كافة دول الكومسيك<sup>3</sup>.

ويشير جدول (3) إلى أن إجمالي الاحتياطيات العالمية قد شهد زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 57% من عام 2007 - 2011. وقد بلغ إجمالي احتياطيات العالم (بما في ذلك احتياطي الذهب) 10.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2011، وكان نصيب الدول النامية 70% منه، حيث حقق إجمالي احتياطياتها زيادة ملحوظة بلغت قيمتها 7.4 تريليون دولار أمريكي. وفي حين أن ثمة مبرر لهذه الزيادة، فهي ترجع، جزئياً، إلى التدفقات التجارية المتزايدة، وكذا إلى الفائض الكبير الذي حققته بعض الدول النامية، مثل الصين والدول الآسيوية التي أصبحت حديثاً دول صناعية والدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط على سبيل المثال، فإنه من الأرجح أن هذه الزيادة تعزى إلى الجهود التي تبذلها بعض الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في حسابها الجاري بغية إدخال إصلاحات مالية ترمي إلى تحسين وضع احتياطياتها<sup>4</sup>.

## جدول (03): إجمالي الاحتياطيات (بما فيها احتياطي الذهب)

الاقتصاد / العام	2007	2008	2009	2010	2011
العالم	6,9	7,5	8,6	9,7	10,7
الاقتصادات النامية	4,5	5,2	5,9	6,8	7,4
الاقتصادات المتقدمة	1,8	1,8	2,1	2,4	2,7
دول الكومسيك	1,2	1,4	1,4	1,5	1,7

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

<sup>3</sup> أونكتاد، إحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إندونيسيا، المملكة العربية السعودية، تركيا، كازاخستان، ماليزيا، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة، إيران، لبنان، تركمانستان).

<sup>4</sup> التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن مركز أنقرة، 2012.

وقد بلغ إجمالي احتياطيات دول الكومسيك (بما في ذلك احتياطي الذهب) 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2011. وعلماً بأن هناك زيادة في إجمالي قيمة الاحتياطيات، إلا أن نصيب دول الكومسيك من إجمالي احتياطيات الدول النامية سجل انخفاضاً من 27% في عام 2007 إلى 22% في عام 2011. وهكذا كان الوضع بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد استحوذت عشر دول من الدول الأعضاء في الكومسيك على نسبة 82% من إجمالي احتياطيات دول الكومسيك كافة. فضلاً عن ذلك، فإن المملكة العربية السعودية نفسها تستحوذ على 33% (ما يعادل 541 مليار دولار أمريكي) من إجمالي الاحتياطيات<sup>5</sup>.

ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي، بلغت نسبة الائتمانات المحلية التي قدمها القطاع المصرفي 165% من إجمالي الناتج المحلي في العالم في عام 2011، وقد بلغت هذه الزيادة نسبة 203% من إجمالي الناتج المحلي في الدول ذات الدخل المرتفع. ولم تتعد هذه الزيادة نسبة 42% من إجمالي الناتج المحلي في دول الكومسيك، وهي تقريبا نفس النسبة التي حققتها الدول ذات الدخل المنخفض (40%). ولم يتعد متوسط النسبة العالمية سوى لبنان، حيث بلغت النسبة التي حققتها 174%.

ووفقاً لـ تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية لعام 2013 الصادر عن إرنست أند يونج<sup>6</sup>، فقد زادت أصول المصارف الإسلامية، بما في ذلك أصول المصارف التجارية، بمعدل سنوي قدرة 19% في الفترة من 2008 - 2011 (2011: 24%). وفي عام 2011، بلغت قيمة إجمالي الأصول 1.3 تريليون دولار أمريكي. أما في بعض الدول التي لديها نظام مصرفي إسلامي متطور، فقد حقق هذا القطاع نمواً أسرع بنسبة 50% من نمو القطاع المصرفي بأسره. ومن المرتقب أن تصل قيمة أصول المصارف الإسلامية العالمية (بما في ذلك أصول المصارف التجارية) 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2013، و2 تريليون دولار أمريكي في عام 2014.

وتتركز أصول المصارف الإسلامية في بعض الدول القليلة من دول الكومسيك. ويبلغ نصيب الأسواق الأربعة الكبرى في منطقة الكومسيك 84% من إجمالي الأصول التي يمتلكها القطاع. ويستحوذ أكبر 20 مصرف من المصارف الإسلامية على 55% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وهذه المصارف متمركزة في 7 دول وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وتركيا، وماليزيا<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد.

<sup>6</sup> تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية لعام 2013 الصادر عن إرنست أند يونج.

ورغم الإمكانيات العالية التي تمتلكها منطقة الكومسيك على صعيد التعاون المالي، فإن هناك تحديات عدة في طريق تنفيذ ذلك التعاون. وتتلخص فيما يلي التحديات الأساسية التي يواجهها الدول الأعضاء في الكومسيك من حيث التعاون المالي فيما بينها<sup>7</sup>:

- مزيد من الاندماج مع الأسواق العالمية بدلاً من مع بعضها البعض.
- ندرة المؤسسات المالية الجيدة.
- تنوع ضخم في تطور القطاع المالي في شتى أنحاء المنطقة.
- قلة البيانات الموثوقة.
- صغر حجم الأسواق المالية.
- قلة التمايز في المنتجات.

### جهود التعاون المبذولة تحت مظلة الكومسيك

يعتبر التعاون المالي أحد مجالات التعاون الهامة بالنسبة للكومسيك. وترجع فكرة تعزيز التعاون المالي تحت مظلة الكومسيك إلى بواكير اجتماعاتها، فقد عيّنت خطة العمل السابقة القضايا المالية والنقدية على أنها إحدى مجالات التعاون. وفي الأعوام الأخيرة، تم تكثيف وترسيخ جهود التعاون المبذولة في هذا الصدد. وقد كان كل من منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، ومنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية منبراً للجهود المستمرة التي تبذلها الكومسيك في هذا المضمار.

بالإضافة إلى ذلك، حددت استراتيجية الكومسيك، التي اعتمدها الجلسة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي في عام 2012، مجال التعاون المالي واحداً من مجالات التعاون بالنسبة لكل من الكومسيك والاستراتيجية. كما أن الاستراتيجية تحدد *ترسيخ التعاون المالي بين البلدان الأعضاء* هدفاً استراتيجياً للكومسيك في هذا المجال، وتحدد أيضاً *التعاون التنظيمي والرقابي*، و *تدفقات الأموال*، و *التعريف بالأسواق المالية*، و *التدريب وأنشطة البحث والتطوير والإحصائيات* على أنها مجالات ذات مردود داخل قطاعها المالي، مع تعيين عدد من النتائج المرتقبة لكل منها.

وبغية تحقيق أغراضها ونتائجها المرتقبة في قطاعها المالي، تضع الاستراتيجية تصوراً لتكوين فريق عمل للكومسيك معني بالأمور المالية، يكون منبراً يمكن للخبراء من الدول الأعضاء من خلاله مناقشة قضايا القطاع المالي المشتركة بينهم، وكذا تبادل المعرفة والخبرات، وذلك بشكل منتظم.

<sup>7</sup> استراتيجية الكومسيك

## الجهود المستمرة المبذولة تحت مظلة الكومسيك

- **التعاون بين البورصات:** بدأت الكومسيك التعاون فيما بين البورصات في عام 2005، وذلك بما يتماشى مع القرار الصادر عن الدورة العشرين للكومسيك؛ وهو ما أفضى إلى إنشاء منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي بغية التوفيق بين القواعد واللوائح الحاكمة لعمليات السوق، وفتح قنوات تواصل بين بورصات الدول الأعضاء في الكومسيك وما يتصل بها من مؤسسات. وقد عقد المنتدى حتى الآن ستة اجتماعات، وسينعقد الاجتماع السابع للمنتدى في سبتمبر/أيلول 2013 في اسطنبول.

وقد تم إنشاء مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك لقياس أداء 50 شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في 22 يونيو/حزيران 2012 في اسطنبول، ويعتبر المؤشر أحد أهم المشروعات التي يتبناها المنتدى. وجرى إطلاق مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك بشكل رسمي في حفل افتتاحي أثناء انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. والمؤشر مصمم لقياس أداء 50 شركة من الشركات الرائدة في 19 دولة من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

ويعمل المنتدى أيضاً على إدخال الصكوك وغيرها من الأدوات الإسلامية الأخرى لأسواق رأس المال، كما يستمر في تيسير وتنسيق أعمال فرق العمل وفرق المشروعات التي تم تكوينها تحت مظلة المنتدى.

- **التعاون فيما بين الجهات التنظيمية لسوق المال:** تماشياً مع القرارات ذات الصلة التي خرجت بها الكومسيك في دورتيها الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، نظمت هيئة أسواق رأس المال التركية مؤتمر ومائدة مستديرة للكومسيك معنيين بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال من 16-17 سبتمبر/أيلول 2011 في اسطنبول. ومن ثم، تم إنشاء منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بين الدول الأعضاء في الكومسيك بهدف زيادة أنشطة التنسيق والتعاون، في إطار بنية أساسية تنظيمية وقانونية، وبما يحقق توافق أكبر بين السياسات واللوائح فيما بين الدول الأعضاء. ويعتبر الهدف الأساسي للمنتدى هو دعم تنمية السوق وتعزيز إمكانيات الجهات التنظيمية داخل منطقة الكومسيك.

وإعمالاً لهذا الهدف، انعقد الاجتماع الأول لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق المال في 27 سبتمبر/أيلول 2012 في اسطنبول. وقد قرر الاجتماع إنشاء فرق عمل معنية بـ "بناء القدرات"، و"تنمية الأسواق"، و"التمويل الإسلامي"، و"الثقافة المالية". ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الثاني لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق المال في عام 2013 في اسطنبول.

- **التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية:** وفقاً لقرار الكومسيك ذي الصلة الصادر عن دورتها الرابعة والعشرين، أعيد تنشيط أشكال التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في



الدول الأعضاء. ومنذ ذلك الحين، اجتمعت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء على نحو سنوي. وفي اجتماعها في أكتوبر/تشرين الأول 2009، اتفقت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية على الاجتماع بشكل منتظم بغية تبادل الخبرات في مجال تعزيز نظم الدفع وتعزيز القدرات داخل الدول الأعضاء. وحتى يومنا هذا، تم تنفيذ العديد من برامج بناء القدرات داخل مختلف الدول الأعضاء.

وقد عقدت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية 12 اجتماعاً حتى يومنا هذا. وانهقد الاجتماع الثاني عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية في اسطنبول في 14-15 مايو/أيار 2012؛ حيث قرر المشاركون في الاجتماع تشكيل فرق عمل لإعداد أوراق مرجعية تقنية في المجالات التالية: أنظمة الدفع، والتنظيمات الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة السيولة في التمويل الإسلامي. وسينعقد الاجتماع التالي في عام 2013 في المملكة العربية السعودية.